



البنك المركزي العراقي  
قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي

# الخطة الاستراتيجية 2021 - 2023

---

# التقرير السنوي 2022

Address:  
ALRasheed St. Baghdad Iraq



Mail:  
cbi@cbi.iq





إيماناً بأهمية العمل المؤسسي من خلال التخطيط الاستراتيجي بوصفه منهجاً علمياً يساعد في ديمومة تحقيق الأهداف الاستراتيجية وضمانها، تم وضع خطة استراتيجية ثانية للأعوام (2021-2023)، إذ أسهمت الأهداف والبرامج المعتمدة في هذه الخطة في بلوغ الأهداف الاستراتيجية في رسم مسارات واضحة للعمل بما يحقق التكاملية في الإنجاز ببعده الزمني، فضلاً عن متابعة تلك المسارات من حيث الاتجاه ونسب الإنجاز المتحققة أصبحت محفزاً للعمل المستقبلي تعتمد التشكيلات المعنية بالتنفيذ وصولاً إلى الهدف المطلوب، وكذلك تعتمد الإدارة العليا مقاييساً للتنافسية ومراة لمستوى الأداء والقدرة على العطاء.

إن الأهداف التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية الثانية انطلقت من رؤية البنك المركزي العراقي الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار للمواطنين من خلال بناء سياسة نقدية كفؤة تحقق الاستقرار العام للأسعار والنمو المستدام، وكذلك بناء حوكمة للقطاع المالي وتشغيل أنظمة دفع متغيرة، وتسعى أيضاً لتنفيذ سياسة رقابية احترافية من خلال تحليل وتقييم المخاطر، بما يحقق التميز والارتقاء في تنفيذ الدور المحوري للبنك في تعزيز النمو الاقتصادي والارتقاء بأداء القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

إن هذا التقرير هو ثمرة المتابعة الحثيثة للإنجازات المتحققة ضمن التوقيتات المرسومة التي تظهر التقدم في الإنجاز لكل هدف من الأهداف، مما يؤشر حيوية الخطة وتفاعل تشكيلات البنك المركزي التي بذلت جهوداً كبيرة في تحقيقها.

والله ولِي التوفيق

علي محسن إسماعيل  
المحافظ

سعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار النقدي بخطى حثيثة نظرًا إلى التغيرات الاقتصادية المتسارعة في العالم نتيجة الآثار السلبية لـ (كوفيد -19) وال الحرب الروسية الأوكرانية وكذلك التقدم التكنولوجي وتزايد أعداد العاطلين من المتعلمين والخريجين في عالم سريع التغير والتطور.

تنطلق الخطة الاستراتيجية لهذا البنك من مفهوم تحديد الأهداف وإنجازها والإسهام في تحقيق النمو المستدام، إذ لا يمكن الحديث عن المستقبل بمعزل عن التخطيط الاستراتيجي بوصفه أسلوبًا يمكن من خلاله تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات القادرة على خدمة التغيير المطلوب من ثم توجيه نشاطات البنك والوصول إلى تحقيق الأهداف الرئيسية من منظور رؤية البنك المركزي العراقي ورسالته وقيمه.

يسعى البنك في خطته لتحقيق خمس أهداف استراتيجية رئيسة تتمثل بالآتي:

- الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

- الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز وتنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

- الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي.

- الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي العراقي.

- الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي العراقي وتكاملها.

يتناول هذا التقرير ما تم إنجازه من أهداف فرعية خلال عام (2022) التي تصب في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لخطة البنك المركزي العراقي.

- كلمة محافظ البنك المركزي العراقي
- المقدمة
- المحتويات
- الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز وتنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية
- الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي
- الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي العراقي
- الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي العراقي
- الأهداف الفرعية المنجزة للخطة الاستراتيجية
- أهم المبادرات المنجزة خارج الخطة الاستراتيجية



لتحقيق الاستقرار النقدي والمعالي ودعمه، وتعزيز دور البنك في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر يتبع البنك سياسة نقدية تتمثل بمجموعة من التدابير والإجراءات ووضع مؤشرات السلامة المالية التي تمكن البنك من تحقيق هذا الهدف، ندرج أدناه الأهداف الفرعية ضمن هذا الهدف:

**1- مبادرة (1) ترليون لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والقروض السكنية.**

استناداً إلى قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) المعدل وتحقيق أهداف البنك من خلال الإسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق، عبر توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل البطالة من خلال توفير التمويل اللازم ب مختلف المبادرات ولجميع القطاعات الاقتصادية (الزراعي، الصناعي، الإسكان، التجاري، الخدمات الصحية والتربوية والسياسية والنقل، والصرفات الآلية وغيرها) التي من شأنها إنعاش الوضع الاقتصادي في البلاد، والتي أسهمت في دعم شرائح المجتمع العراقي كافأً، تم رفع سقف المبادرة لتبلغ (4) ترليون دينار، وبلغ إجمالي المبالغ الممنوحة خلال عام (2022) عن طريق المصادر وللقطاعات كافةً مبلغ (1,864,328,365,000) دينار موزعة على النحو الآتي:

- **بلغ المجموع الممول للمشاريع الأكثر من (1) مليار دينار خلال عام (2022) هو (1,147,706,700) ألف دينار.**

- **بلغ المجموع الممول للمشاريع المتوسطة الأقل من (1) مليار دينار خلال عام (2022) هو (136,038,400) ألف دينار توزعت على المحافظات والقطاعات المختلفة.**

- **بلغ المجموع الممول ضمن المبادرة السكنية خلال عام (2022) هو (420,637,970) ألف دينار.**

- **بلغ المجموع الممول لشراء الصرافات الآلية خلال عام (2022) هو (3,799,715) ألف دينار.**

2- تطوير مؤشرات السلامة المالية وفقاً لمتطلبات صندوق النقد الدولي.  
تم إنجاز (60%) من هذا الهدف وتحديد بعض المؤشرات ذات الطبيعة غير الشاملة لكل المصارف وتحديد تواريخ نشر بيانات السلامة المالية وإمكانية إعداد قراءات فصلية سنوية وإصدار تقرير ضمان بيئة الاقتصاد الكلي المواتية للنمو المستدام بصورة النهاية.

### 3- إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

تم عقد اجتماعات عدّة للجنة الصياغة لغرض تطوير المهارات، والاطلاع على تجارب الدول لأجل صياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إذ قامت اللجنة بعدد من الإجراءات الازمة، وعلى النحو الآتي:

- عقد اجتماع عن بعد مع صندوق النقد العربي وبحضور الشركاء الاستراتيجيين من البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) لغرض تحديد الجهة التي ستقوم بصياغة رؤية الاستراتيجية بالتعاون مع هذا البنك وكذلك مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة تمكين المرأة وخبراء البنك الدولي لغرض وضع المؤشرات لصياغة الاستراتيجية بضمن إطار العمل بمشروع مبادرة المشرق لتمكين المرأة اقتصادياً وتعزيزها على المصارف ومزودي خدمات الدفع، وتحديد مؤشرات الشمول المالي المبنية على أساس نوع الجنس، وكذلك عقد اجتماع عن بعد مع وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي لغرض تحديد مهام الجهاز في إعداد المسوحات المتعلقة بجانب الطلب والعرض على الخدمات، وتنفيذ تلك المسوحات، وعقد اجتماع مع الشركة الاستشارية التي اختارها التحالف العالمي للشمول المالي لغرض إعداد هيكلية سكرتارية الشمول المالي وتحديد مهامها.

- إصدار إعمام لتعزيز الشمول المالي على أساس المساواة بين الجنسين ومنح القروض للأفراد ورقد الأعمال دون التمييز على أساس النوع الاجتماعي، فضلاً عن إقامة فعاليات اليوم العربي للشمول المالي ومشاركة فروع هذا البنك والمصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني.

- المشاركة في مؤتمر منتدى السياسات العالمي للتحالف الدولي للشمول المالي الذي أقيم في المملكة الأردنية الهاشمية، وتمت المشاركة في الدورات المقدمة من (جامعة أكسفورد، التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بعنوان (Women's Financial Inclusion and Women's Leadership ) والمشاركة في البرنامج التدريبي الخاص بالشمول المالي الذي أقامته مدرسة (فرانكفورت) الدولية للتمويل والإدارة بالتعاون مع التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) للحصول على شهادة خبير معتمد في سياسة الشمول المالي، والمشاركة في مؤتمر (سنابل) لعام (2022) "واقع الشمول المالي في العالم العربي ومستقبله" وتم عرض مبادرة البنك المركزي العراقي في "تحسين آفاق المجتمعات المضيفة والمهاجرین قسراً" مع منظمة العمل الدولية (ILO) التي تدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة للنازحين.



إن تطوير التنظيم في القطاع المصرفى يسهم في تنوع الخدمات المصرفية والتحقق من سلامة الأوضاع المالية للمصارف والإشراف عليها وحماية حقوق المودعين والمساهمين في المصارف والتعامل مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة بما يعزز تنافسيتها ويضمن مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة، وندرج في أدناه الأهداف الفرعية ضمن هذا الهدف:

1- مراقبة مدرونة الأفراد لدى الجهاز المركزي.

إذ تمت إضافة فصل خاص لمدرونة الأفراد في تقرير الاستقرار المالي المنشور على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.

2- إعداد اللائحة التنظيمية لنشاط التأجير التمويلي.

صدر قرار مجلس إدارة البنك رقم (114) لسنة (2022) المتضمن إعداد اللائحة التنظيمية لنشاط التأجير التمويلي وإصدارها للمصارف.

3- ضوابط تنظيم التأمين التكافلي (تأسيس شركة التكافل الوطنية).

عملت التشكيلات المختصة في هذا البنك على استكمال الإجراءات الازمة لتأسيس الشركة وتسجيلها بشكل أصولي لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة.

4- إعداد ضوابط نسبتي السيولة (LCR& NSFR) للمصارف الإسلامية.

تم الانتهاء من التطبيق التجريبى على الأنماذج الخاص بسيولة المصارف الإسلامية والخاص باحتساب نسبتي (LCR& NSFR) لغرض البدء بالمرحلة الانتقالية، ومن ثم استحصل موافقة مجلس إدارة هذا البنك على هذه الضوابط والبدء بإجراء التطبيق الفعلى في عام (2023).

5- تصنيف المصارف المهمة نظامياً (D-SIBs).

تم التصديق من مجلس إدارة هذا البنك بموجب قراره المرقم (135) لعام (2022) على الضوابط الرقابية الخاصة بتصنيف المصارف المحلية المهمة نظامياً وإرسالها إلى المصارف، إذ تم الانتهاء من إجراء الاختبار التجريبى ومن المقرر إجراء التطبيق الفعلى خلال الفصل الأول من عام (2023).



أدى التطور التكنولوجي في السنوات الأخيرة إلى حدوث نقلة نوعية في عالم الأعمال مما زاد من الحاجة إلى الإبداع والابتكار بشكل مستمر لاستغلال تلك الفرص، ولأجل تعزيز الدور الريادي الذي يلعبه البنك المركزي في قيادة عملية الشمول المالي وتطوير البنية التحتية المصرفية وأنظمة الدفع الإلكتروني كان لا بد من وضع منهجيات متقدمة تسهم في السير نحو تحقيق التحول الرقمي في البنك المركزي والقطاع المالي من خلال إجراء تغييرات جذرية في نماذج الأعمال لتسهيل إجراءات سير العمل، وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية، وتحقيق أقصى إفادة من الفرص التي تقدمها التكنولوجيا الرقمية من خلال مشاريع وأهداف فرعية ندرجها في أدناه:

- 1- تبني الأنظمة والتطبيقات المعنية بالعمل في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر (إنشاء البنية التحتية التقنية لنظام (GO AML) لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
- 2- بناء نظام الكتروني متتطور ومركزي لمتابعة أهداف الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي للأعوام (2021-2023).
- 3- الانتقال للمرحلة المتقدمة من تأمين البنية التقنية في البنك المركزي للفعاليات التشغيلية لأمن المعلومات والأمن السيبراني.
- 4- استكمال المرحلة الثالثة في مشروع تطوير شبكة الاتصالات الضوئية العاملة بتقنيات الكابل الضوئي (إنشاء شبكة مصرافية تعمل بتقنيات الكابل الضوئي).
- 5- الشروع بالمرحلة الأولى في عملية التعاقد لتهيئة البنية التحتية التقنية، ومركز البيانات، لبناءة البنك المركزي العراقي الجديدة وتصميمهما وتنفيذهما.
- 6- تنفيذ منصة (Refinitiv) الإلكترونية الخاصة بنافذة بيع وشراء العملة الأجنبية.

- 7- تنفيذ البنية التحتية الافتراضية لسطح المكتب (VDI) (تطبيق الحوسبة الافتراضية والسحبية).
- 8- التعاقد على مشروع تطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات (PCA).
- 9- مباشرة تنفيذ المرحلة الأولى من اقتناء نظام مصرفي مركزي (CBS) إلكتروني متطور يغطي الفعاليات والمهام التي تدار في البنك المركزي (إجراءات الحصول على النظام المصرفي المركزي (CBS) والحلول المرتبطة به).
- 10- الانطلاق في تنفيذ مشروع أتمته الأعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي (نظام تقارير الرقابة المصرفية الإلكتروني (BSRS)).
- 11- الاستمرار بمتابعة مراحل تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبني التحتية للمصارف ومزودي خدمات الدفع وامتثال المؤسسات لأطر العمل وضوابط الحكومة والمعايير ذات الصلة بتقنية المعلومات وأمنها وامتثال لمعايير أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع للمصارف (PCI\_DSS) نطاق المصارف.
- 12- متابعة تنفيذ ضوابط الحكومة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات داخل البنك المركزي ومراقبة تنفيذه في عموم القطاع المصرفي (مراقبة تنفيذ ضوابط الحكومة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في عموم القطاع المصرفي/ نطاق المصارف).
- 13- التعاقد على تطوير البنية التحتية الأمنية لأنظمة الدفع بالتجزئة.
- 14- تطوير المرحلة الثانية لمشروع الانتقال إلى أتمته الأعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي (نظام شركات الصرافة (EXTR) / تنفيذ النظام).
- 15- مراجعة المرحلة الأولى لخارطة طريق تبني العملات الرقمية للبنوك المركزية من البنك الدولي.

## تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي العراقي



يستمر البنك المركزي في تطوير البنية التنظيمية والتقنية والبشرية وتأهيل تشكيلاه وتحديثها على وفق أفضل الممارسات الدولية لتطوير عملياته وتعزيز بنيتها التحتية واستكمالها وتطويرها من خلال خطة حالته، وندرج في أدناه الأهداف الفرعية ضمن هذا الهدف:

## 1- برنامج التحويلات الخارجية (AFS).

أتمتة عمليات التحويل الخارجية عن طريق برنامج (AFS) لتسوية حسابات المصارف وهو برنامج يتضمن عمليات البحث والتحري بحسب متطلبات البنك الاحتياطي الفدرالي.

## 2- معيار تبادل الرسائل الإلكترونية (ISO 20022).

تهيئة التحديات اللازمة لنظام تبادل الرسائل الإلكترونية على وفق معيار الموافقة الدولية (ISO 20022) لمواكبة التطورات العالمية لعمليات الدفع الخارجية والداخلية.

## 3- إضافة قيمة لأعمال البنك وذلك بالتركيز على الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبنك من خلال تحقيق أهداف التدقيق.

إعداد خطة التدقيق المبني على المخاطر للأعوام 2025-2023) وإصدار تقارير نهائية لبعض أقسام هذا البنك فيما يخص العمليات ذات الخطورة (المترتفعة جداً، المرتفعة، المتوسطة)، وإعداد تقارير متابعة العمليات لأقسام السوق المفتوح والمؤسسات المالية غير المصرفية، وإعداد قائمة فحص الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية على وفق إطار (COSO).

## 4- التطوير المهني المستمر على وفق معيار التدقيق الدولي (1230).

لتنمية قدرات الموظفين وتعزيز المهارة والمعرفة عن طريق التطوير المهني المستمر، إذ تم إشراك عدد من الموظفين بدورات تدريبية مختلفة فضلاً عن التنسيق مع شركة (دافشي) للاستشارات لغرض التسجيل لأداء امتحان (المدقق الداخلي المعتمد (CIA)).

- 5- استخدام التقنيات الحديثة المتعلقة بنشاط التدقيق الداخلي.  
من خلال تطوير قابلities الموظفين على استخدام برنامج التدقيق الإلكتروني (ACL) للتأكد من وجود وكفاية وفعالية الضوابط الرقابية على العمليات المنفذة.
- 6- زيادة مستوى رضا المتعاملين مع فروع البنك المركزي.  
العمل مستمر لاستكمال الإجراءات الالزامية لزيادة مستوى رضا المتعاملين مع فروع البنك المركزي (البصرة، الموصل، أربيل) من خلال إقامة ورش تدريبية للموظفين في التعامل مع المراجعين واستحداث صندوق الشكاوى والطابور الإلكتروني وإنشاء عارضة بروشورات.
- 7- تفعيل نظام الـ (Trading) لتداول السندات والحوالات.  
تم تفعيل السوق الأولية من خلال السماح للمصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، العراقي للتجارة) للمشاركة في الاستثمار بحوالات البنك بموجب قرار مجلس إدارة هذا البنك المرقم (197) لسنة (2022)، وتم أيضاً رفع أسعار الفوائد الخاصة بالمنتجات المالية الاستثمارية لهذا البنك وخاصة حوالات لأجل (364, 182, 91) يوماً، وتنويع المنتجات المالية من خلال فتح نوافذ الاستثمار لأجل (30, 90, 182, 364) يوماً، بما يؤدي مستقبلاً إلى تفعيل السوق الثانوية من خلال اعتماد نظام المتاجرة (TS).
- 8- إنشاء نظام الدفع السريع (Faster Payment).  
تم اتخاذ الإجراءات المالية لغرض تنفيذ النظام من إرسال رسائل إبداء الاهتمام (RFI) إلى شركات عالمية وتمت الإجابة من (6) شركات، وتدقيق هذه الرسائل (RFI) وإعداد وثيقة الطلب (RFP) بالتعاون مع شركة (OliverWyman) وجار التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية للإشراف والمتابعة على تنفيذ مشروع الدفع السريع.
- 9- تحديث نظام التسوية الإجمالية (RTGS) ليعمل (7/24) ساعة وطيلة أيام الأسبوع.  
تسليم البرمجيات من الشركة وتنصيب النظام لغرض البدء بعملية الاختبار وإجراء التعديلات عليه بموجب توقيع ملحق عقد مع شركة (مونتران).



يسعى البنك المركزي العراقي من خلال هذا الهدف إلى تفعيل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي وتكاملها، وذلك عن طريق تفعيل التعاون المشترك مع المؤسسات الحكومية واتخاذ مجموعة من التدابير ضمن التفعيل والتنسيق مع هذه الجهات وتوطيد التعاون الدولي، ومن الأهداف الاستراتيجية للبنك هو تعزيز العلاقات مع البنك وتمثيله محلياً ودولياً من خلال:

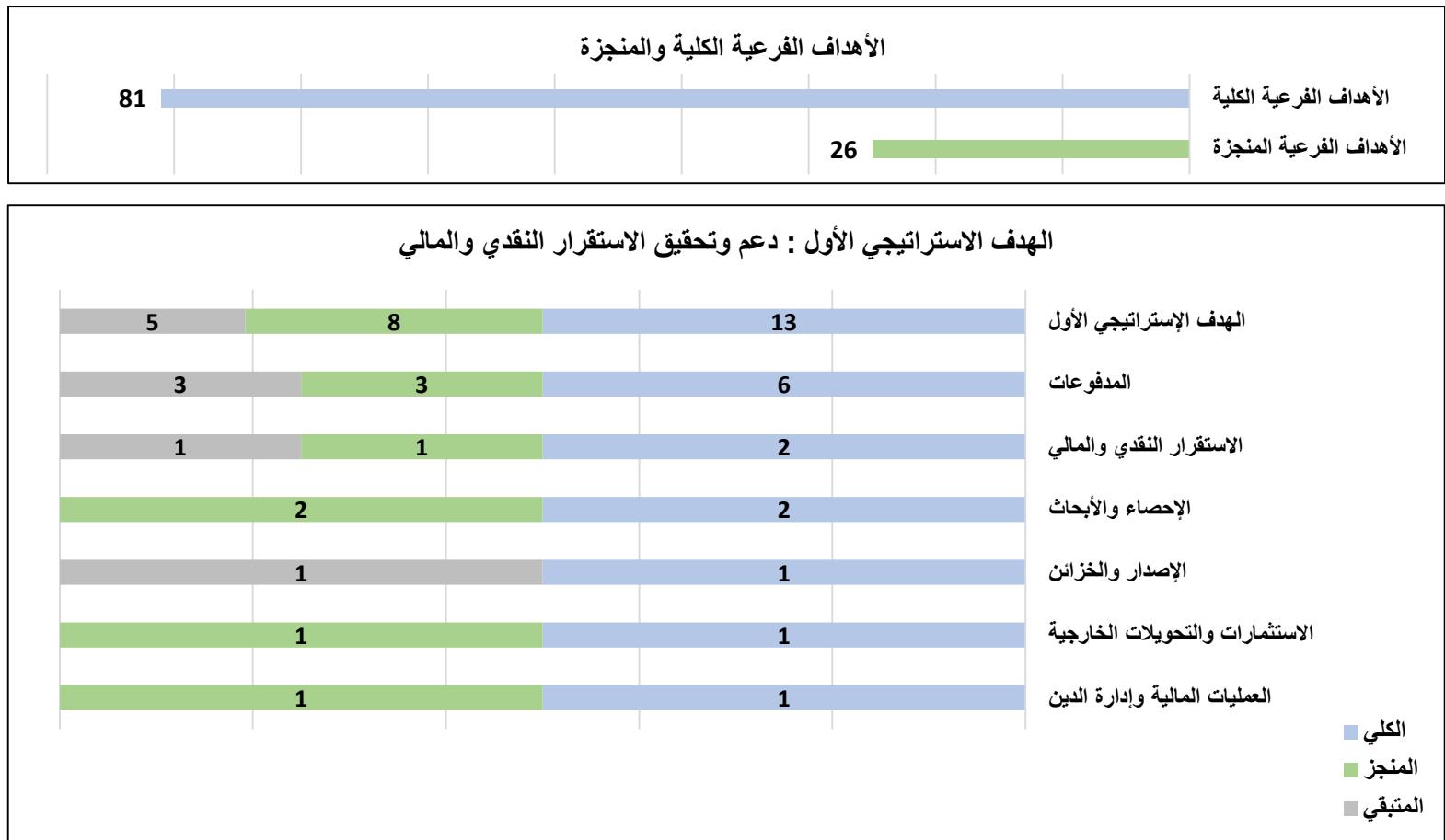
1- مفاتحة مصرف (Citibank) للاتفاق معه لفتح الحسابات لأغراض التسويات مع (ويسترن يونين) و(موني جرام).

2- مساهمة البنك في تمكين المرأة.

يقدم البنك المركزي العراقي الدعم اللازم لتمكين المرأة العراقية من خلال المبادرة المجتمعية التي تصب في كثير من الجوانب الإنسانية والصحية والاقتصادية للنساء، ويسعى البنك المركزي كذلك إلى تحسين نسبة مساهمة المرأة في الحصول على القروض الميسرة وإيجاد المعالجات التي تعمل على تحسين معدل نسبة المشاركة والإفادة من القروض، إذ سُجلت في عام (2020) نسبة (4%) في حين سُجلت نسبة (13%) عام (2021) ونسبة (61%) عام (2022) من بعد إطلاق مبادرة تخصيص (25%) للنساء واليوم نطمح في معالجة للوصول إلى أفضل إنجازات في التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية.

وبالنظر إلى أهمية دور المرأة في بناء المجتمع وما يتطلب ذلك من إيجاد صمامات كافية لتمكينها اجتماعياً واقتصادياً، فقد سعى البنك المركزي العراقي إلى إتاحة فرصة الحصول على المبادرة المجتمعية والإنسانية من خلال تقديم المساعدات المالية لغرض العلاج وتسديد القروض بمتابعة وتنسيق البنك المركزي العراقي ومن خلال لجنة تمكين المرأة في الحصول على دعم المشاريع الإنتاجية التي تعمل على تشغيل النساء والأرامل والناجيات من النزاع من مجلس مبادرة المجتمعية الإنسانية، إذ تسعى هذه اللجنة وبالتعاون مع الأمم المتحدة ودائرة تمكين المرأة العراقية / مجلس الوزراء لعام (2023) لأجل التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية وتوظيف مبادرة البنك المركزي العراقي لتطوير السياسات الاقتصادية

للمرأة ونظم الإدارة والتمويل وتطوير سياسات لضمان التزام القطاع الخاص بتمثيل مناسب للمرأة من خلال الاهتمام بتنوع القطاعات الاقتصادية المتواطنة بالمحافظات وجذب صناعات تستطيع خلق فرص مباشرة وغير مباشرة عبر سلاسل القيمة لتشغيل النساء وتفعيل السياسات والإجراءات التي تشجع النساء على إقامة مشاريعهن الخاصة والتوسع في خدمات تنمية الأعمال الموجهة للمرأة، والتوسع في تطبيق تجارب إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة، وتوفير الخدمات المالية لمبادرات تشجيع الادخار والإقراض الجماعي للنساء، وتطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجهة للمرأة، وزيادة معرفة النساء بها وتسهيل حصولهن عليها، ولا سيما من خلال قنوات إلكترونية ميسرة، بما في ذلك القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير سياسات المشتريات العامة والتوريدات بما يضمن نصيباً أكبر لمنتجات المشروعات الصغيرة المملوكة للمرأة.



**المدفوعات**

- 1- إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي / (2022).
- 2- مشروع توطين الرواتب / (2021).
- 3- أتمتة التعاملات المالية لعدد محدد من وحدات الإنفاق التابعة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة / (2021).

**الاستقرار النقدي والمالي**

- 1- تعزيز مراقبة المخاطر العابرة للحدود / (2022).

**الإحصاء والأبحاث**

- 1- ضمان بيئة الاقتصاد الكلي المؤاتية للنمو المستدام / (2022).
- 2- إصدار تقرير سنوي عن نشاط شركات قطاع التأمين الحكومية والأهلية وفروع الشركات الأجنبية في العراق واستخراج المؤشرات المالية وتحليلها / (2022).

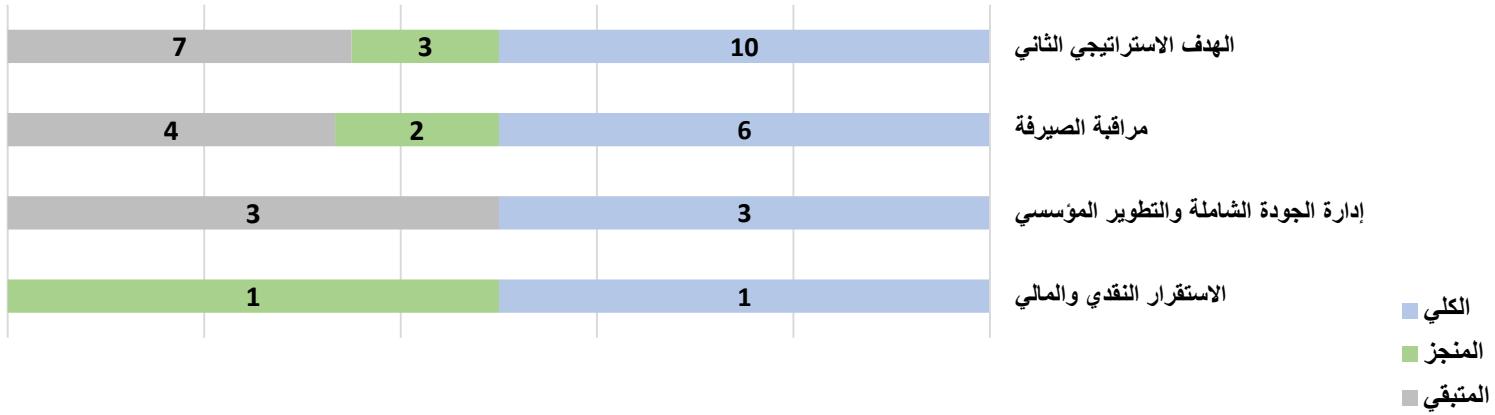
**الاستثمارات والتحويلات الخارجية**

- 1- فتح حسابات فرعية لشركات العاملة بصفة مزودي خدمة دفع إلكتروني من حسابنا لدى مصرف (JPMorgan) / (2021).

**العمليات المالية وإدارة الدين**

- 1- مبادرة الواحد تريليون لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والقروض السكنية / (2022).

**الهدف الاستراتيجي الثاني : تعزيز وتنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية**



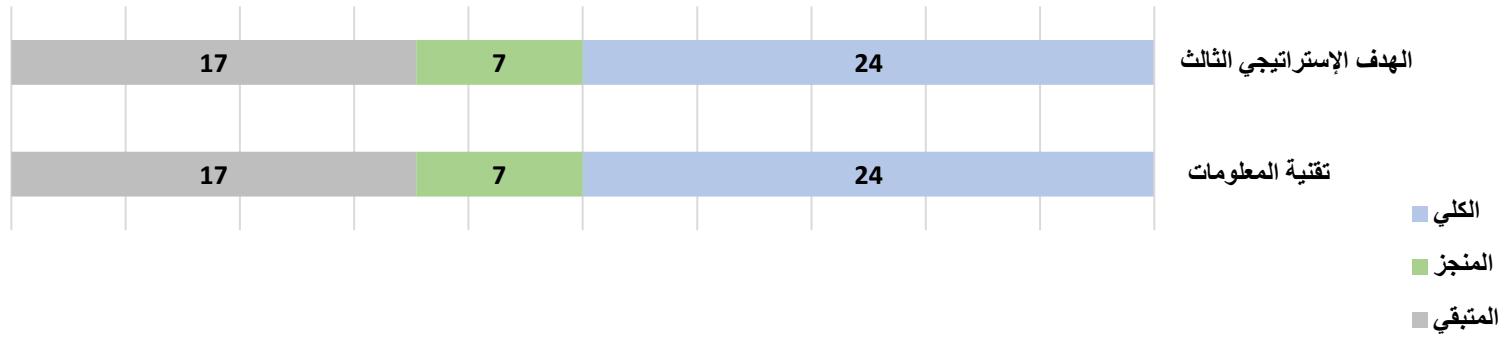
**مراقبة الصيرفة**

- إعداد اللائحة التنظيمية لنشاط التأجير التمويلي / (2022).
- تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاستدامة المالية (ESG) وتقليل المخاطر البيئية وتحقيق التمويل المستدام / لجنة التنمية المستدامة / (2021).

**الاستقرار النقدي والمالي**

- مراقبة مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي / (2022).

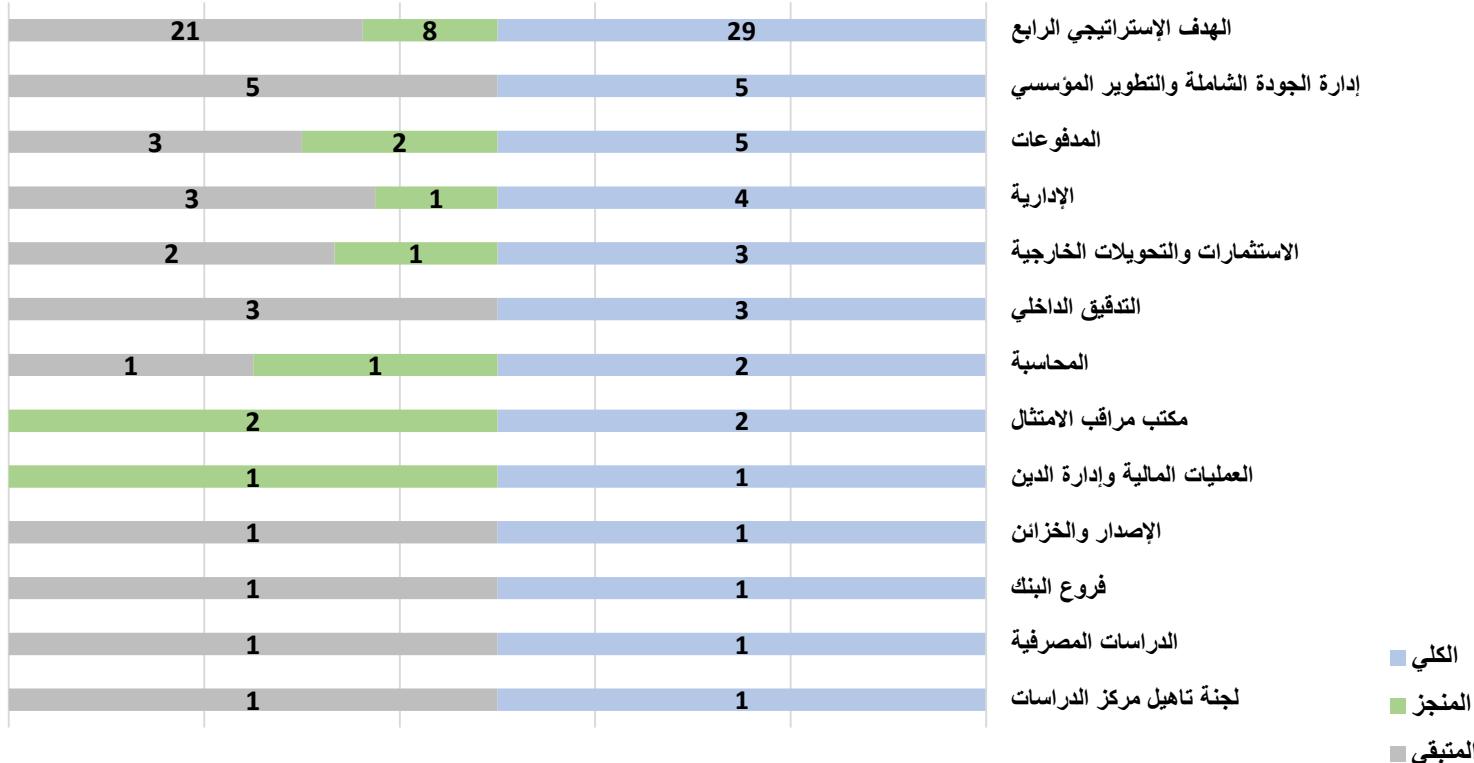
### الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي والقطاع المصرفي



#### تقنية المعلومات

- الانتقال للمرحلة المتقدمة من تأمين البنية التقنية في البنك المركزي للفعاليات التشغيلية لأمن المعلومات والأمن السيبراني / (2022).
- بناء نظام إلكتروني متطور ومركزي لمتابعة أهداف الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي للأعوام (2021-2023) / (2022).
- تبني الأنظمة والتطبيقات في مجالات الحكومة وإدارة المخاطر (إنشاء البنية التحتية التقنية لنظام (GO AML) لمكتب مكافحة غسل الأموال) / (2022).
- تطبيق المرحلة الأولى للبنية التحتية الافتراضية لسطح المكتب (VDI) (تطبيق الحوسبة الافتراضية والمحاسبية) / (2022).
- تنفيذ منصة (Refinitiv) الإلكترونية الخاصة بنافذه بيع وشراء العملة الأجنبية / (2022).
- استكمال تطوير البنى التحتية التقنية واعتماد تقنيات مستحدثة لمراكيز البيانات الرئيسة / (2021).
- التوسيع في أنماط العمليات والوظائف والإجراءات المالية والمحاسبية والتشغيلية وفقاً لمتطلبات العمل / (2021).

### الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي



**المدفوعات**

- 1- وضع استراتيجية الدفع وتطوير هيكل نظام المدفوعات / (2021).
- 2- ربط نظام المدفوعات العراقي بالأنظمة الأساسية العاملة في البنك / (2021).

**الإدارية**

- 1- تطبيق بنود المواصفة الدولية (30405:2016) والمعنية بإدارة الموارد البشرية تعليمات حول التعيين / (2022).

**الاستثمارات والتحويلات الخارجية**

- 2- برنامج التحويلات الخارجية (AFC) / (2022).

**المحاسبة**

- 1- اعتماد الشمول الإلكتروني في أداء عمل دائرة المحاسبة لغرض تقليل التعامل الورقي / (2022).

**مكتب مراقب الامتثال**

- 1- إعداد دليل سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للعقوبات الدولية في البنك المركزي العراقي / (2022).
- 2- انتقال العمل الرقابي في الامتثال إلى النهج المستند على المخاطر / (2022).

**العمليات المالية وإدارة الدين**

- 1- تفعيل نظام المتاجرة (Trading) لتداول السندات والحوالات / (2022).

### الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي



## أهم المبادرات المنجزة خارج الخطة الاستراتيجية

### 1- مبادرة القروض الميسرة (15) مليون دينار.

في ضوء النجاحات التي حققتها مبادرة البنك المركزي للمشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في دعم المشاريع ولتلبية الطلبات على القروض الشخصية الميسرة ودعمًا للعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع العام والخاص والمؤسسات الأمنية واستنادًا إلى قرار مجلس الإدارة المرقم (9) لسنة (2021) المتضمن شمول الموظفين الموظنة رواتبهم لدى المصارف بالقروض الشخصية الميسرة بما لا يتجاوز (15,000,000) دينار بلا فائدة مع استقطاع عمولة إدارية مرّة واحدة قدرها (٤%) موزعة بنسبة (٢%) لصالح البنك المركزي ونسبة (٢%) لصالح المصرف وبمدة سداد لا تتجاوز (٥) سنوات بلا كفيل، إذ بلغ إجمالي القروض الميسرة المنوحة خلال عام (2022) مبلغ قدره (156,025,580,000) دينار.

### 2- مبادرة القروض الصحية (15) مليون دينار.

انطلاقاً من دور البنك المركزي في دعم الشرائح الهشة في المجتمع العراقي، والحالات الإنسانية العاجلة والحرجة ضمن مبادراته التنموية، فقد قام هذا البنك بمنح القروض الصحية بمبلغ لا يتجاوز (15,000,000) دينار لكل قرض لحالات مرضى السرطان والحالات المرضية المستعصية والحرجة (والتي يعود تدبيرها إلى الجهات المختصة ويكون لها فرصة وإن كانت ضئيلة للعلاج) وذلك استناداً إلى إعمام البنك المرقم (4447/5/6) في (29/11/2022)، إذ بلغ إجمالي المبالغ المنوحة في هذا القطاع خلال عام (2022) هو (120,000,000) دينار.

### 3- مبادرة الطاقة المتجددة.

بلغ مجموع المبالغ المنوحة بهدف شراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة خلال عام (2022) للقطاعات السكنية والتجارية والزراعية والمشاريع الاستثمارية هو (264,813,800) دينار.

### 4- مبادرة البنك المركزي العراقي للمصارف المتخصصة.

إذ تم اعتماد الآلية الجديدة للإقرارات بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتسهيل إجراءات هذه المصارف في منح القروض للمشاريع بلا فائدة أو بفائدة مخفضة وتمديد مدة القروض إلى (٢٠) سنة بهدف زيادة عدد المشاريع أو توسيع المشاريع القائمة منها والإسهام في تشغيل الأيدي العاملة وتقليل نسبة البطالة والفقر، وعلى أساسه تم توقيع العقود على وفق الآلية الجديدة بين هذا البنك وبين كلٍ من (المصرف العقاري، المصرف الصناعي، صندوق الإسكان العراقي)، إذ تم منح المصارف المتخصصة لحين تاريخه بمبلغ (8,782,000) مليون دينار.

المصرف	المجموع	المبلغ المخصص	المبلغ المتبقى من المخصص	المصرف الزراعي	المصرف العقاري	صندوق الاسكان	المصرف الصناعي	لغادة (2022/12/31)
المبلغ الممنوح خلال عام (2021)				-	1,875,000,000,000	650,000,000,000	40,639,690,000	
المبلغ الممنوح خلال عام (2022)				-	2,240,000,000,000	1,600,000,000,000	132,133,453,000	
المجموع				-	4,115,000,000,000	2,250,000,000,000	172,773,143,000	
المبلغ الممنوح خال عام (2021)		250,000,000,000	250,000,000,000		4,166,000,000,000	3,366,000,000,000	1,000,000,000,000	
المتبقي من المخصص		250,000,000,000	250,000,000,000		51,000,000,000	1,116 ,000,000,000	827,226,857,000	

5- النوافذ الاستثمارية لأجل (30) يوماً.

بحسب قرار مجلس الإدارة المرقم (200) لسنة (2021) تم العمل في النوافذ الاستثمارية، إذ بلغ مجموع المبالغ المستثمرة خلال عام (2022) (1,471,000,000,000) دينار موزعة على المصارف الأهلية بمبلغ (822,000,000,000) دينار والمصارف الحكومية بمبلغ (649,000,000,000) دينار.

6- مبادرة المشروعات الكبيرة الأكثر من (20) مليار دينار.

تم تخصيص مبلغ (1) ترليون دينار لتمويل المشروعات الكبيرة من خلال المصارف الحكومية (المختصة وغير المختصة) موجه لجميع القطاعات (الصناعية والزراعية والخدمية والسكنية وغيرها)، إذ بلغ مجموع المبلغ الممنوح خلال عام (2022) هو (17,500) مليون دينار لصالح مصرف الرشيد عن تمويل مشروع مول خليفة التجاري.

7- متابعة استكمال تسديد الأقساط المستحقة على جمهورية العراق لصالح صندوق الأقصى، إذ تم تحويل مبلغ (1,078,681) دولاراً أمريكياً، والذي يمثل القسط الأخير المستحق على العراق لصالح هذا الصندوق.

## أهم المبادرات المنجزة خارج الخطة الاستراتيجية

- 8 - إدارة الاحتياطيات الأجنبية المملوكة لهذا البنك بشكل ذاتي استناداً إلى المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات الأجنبية.
- 9- إقامة ورشة تدريبية للمصارف لتدريبهم على كيفية تنظيم الحالات نوع (COV. 202) ليتم اعتمادها في سياق الحالات.
- 10- شراء كميات جديدة من الذهب بنحو (34) طناً بزيادة (35%)، ولأول مرة من خلال التداول مباشرة على المنصات الإلكترونية والبريد الإلكتروني والحصول على أفضل العروض، وبهذا تقدم تسلسلاً العراق (10) مراتب عالمياً ضمن جدول أكثر دول العالم في احتياطي المعدن النفيس، إذ تقدم تصنيف العراق (8) مراتب في إجمالي احتياطي الذهب وبحسب تقرير المجلس العالمي للذهب (WGC) World Gold Council إلى المرتبة (30) عالمياً والرابعة عربياً بعد كل من السعودية وليban والجزائر خلال عام (2022) بعدما كان بالمرتبة (38) عالمياً، من أصل (100) دولة مدرجة في الإحصاءات المالية الدولية للاحياطيات العالمية للذهب.
- 11- تحديث منصة (KYC) على نظام (Swift) ليتضمن (Profile) خاصاً بالبنك المركزي العراقي بهدف تسهيل إنشاء علاقات مصرافية مع المؤسسات المالية في العالم.
- 12- إجراء التسويات ومتابعتها أثناء أوقات العمل الرسمي وخارجها، ولا سيما أيام العطل الرسمية عن طريق تفعيل تطبيق (Easy Way) مع مراسلنا الحافظ الأمين (Euro Clear) لتجنب الأخطاء والتأخيرات ومعالجتها بالوقت المناسب.
- 13- متابعة إجراءات إنهاء ملف تعويضات دولة الكويت بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الخارجية العراقية ولجنة الخبراء الماليين لاسترداد المتبقى من أموال الحساب الإداري لدى لجنة التعويضات في الأمم المتحدة وبالبالغ (7,946,316.75) دولاراً أمريكيّاً.
- 14- اعتماد آلية الحالات البنكية المباشرة المكفولة باعتماد الضمان (Standby LC) التي حققت ارتفاعاً في حجم التعامل السنوي للشركات المستوردة للنفط الخام العراقي فضلاً عن المساهمة في شركة تسويق النفط (سومو).
- 15- توقيع اتفاقية الربط الشبكي (World Link) لنظام المدفوعات مع مصرف (Citibank) للمدفوعات بغير عملة الدولار الأمريكي.

## أهم المبادرات المنجزة خارج الخطة الاستراتيجية

- 16- إعادة منح شهادة نظام إدارة الجودة على وفق المواصفة الدولية (ISO 9001:2015) في مجال (ادارة النقد لدائرة الإصدار والخزائن).
- 17- تحديث سجل المخاطر لدوائر البنك من حيث (تحديد المخاطر الرئيسية لكل دف على مستوى دوائر البنك وتحليلها وتقييمها) والتركيز فيه على المخاطر المرتفعة جداً والمرتفعة والمتوسطة) بعد أن تم تقييم (احتمال حدوث الخطر وأثره) والإجراءات والضوابط الرقابية وتقييمها وتصنيفها بمدئياً فيما إذا كانت كافية وفعالة من عدمه مع اقتراح إضافة إجراءات جديدة لتخفيف مستوى هذه المخاطر للحد الأدنى الممكن وبالتنسيق مع الدوائر المعنية فضلاً عن دائرة التدقير الداخلي.
- 18- استحداث وحدات إدارة الجودة الشاملة بالمصارف لتوثيق إجراءات العمل والتحسين المستمر للأداء والحصول على شهادات ايزو من شركات رصينة.
- 19- الإطلاق الفعلي لمشروع أتمتة المعاملات المالية لعدد من الوزارات، منها وزارة النفط (مركز الوزارة، شركة غاز الجنوب، شركة مصافي الوسط، شركة الاستكشافات النفطية، شركة نفط البصرة، مركز البحث والتطوير الفني المركز الثقافي النفطي)، وزارة النقل (الهيئة العامة لأنظواء الجوية والرصد الزلزالي)، وزارة الاتصالات (مركز الوزارة).
- 20- المشاركة في إنشاء النظام الإقليمي لمقاصة المدفوعات العربية البينية وتسويتها، منصة (بني)، من صندوق النقد العربي، والتي تعمل على توفير خدمات المقاصة والتسوية في الوقت الفعلي للتحويلات المالية عبر الحدود وبالعملات العربية والدولية من خلال إرسال وتسلّم المدفوعات فيما بينها بصورة آمنة وموثوقة وتقليل اللجوء إلى المراكز العالمية من البنوك المراسلة في مقاصة المدفوعات العربية وتسويتها، مما يسهم في تقليل الوقت والكلف المصاحبة على المصارف وبياناتهم، وانطلاقاً من مبدأ الشمول المالي وتحويل الأموال والمستحقات المالية من خلال القنوات المصرفية.
- 21- استكمال متطلبات الاشتراك (الفنية والتنظيمية والقانونية) لمشاركة البنك المركزي وعدد من المصارف المحلية في منصة (بني) للمدفوعات العربية البينية لهذا البنك وباللغة (13) مصرفياً عراقياً مشاركاً، إذ تم الانطلاق الفعلي لمشروع دفع رواتب المتقاعدين في خارج العراق (الأردن ومصر) عن طريق المنصة.
- 22- توزيع المنح الحكومية من خلال محافظ الهاتف النقال (G2P).

## أهم المبادرات المنجزة خارج الخطة الاستراتيجية

- 23- إلزام المستفيدين من أصحاب المشاريع التجارية والخدمية على استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في استحصال إيرادات الخدمات بطريقة إلكترونية من خلال (أجهزة نقاط البيع، بوابة الدفع، محافظ الهاتف النقال) مما يسهم في زيادة الحسابات المصرفية ومحافظة الهاتف النقال.
- 24- التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإلزام وحدات الإنفاق الحكومية التي انتقلت من مشروع الجباية نحو التحول الكامل لاستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في استحصال مستحقاتها خلال مدة أقصاها (6) أشهر من تاريخ الانطلاق الفعلي، إذ تم الإطلاق الفعلي لعدد من الوزارات منها وزارة التجارة (محل الشركات، برنامج تمويني)، وزارة الكهرباء (مجمع بسميمية، منطقة حي الجامعة)، وزارة الداخلية ( مديرية الأحوال المدنية، مديرية شؤون الجوازات، مكتب الخدمة الدبلوماسي) فضلاً عن عدد من الشركات المرخصة.
- 25- تم السماح للمصارف بإصدار بطاقات الدفع الإلكترونية بالمشاركة مع المزودين المرخصين لهذه الخدمة وذلك بهدف التوسيع في تقديم الخدمات المصرفية وتوسيع قاعدة الشمول المالي.



# Annual Report 2022

Address:  
ALRasheed St. Baghdad Iraq



Mail:  
[cbi@cbi.iq](mailto:cbi@cbi.iq)

